

نظام صندوق التنمية
الصناعية السعودي
١٣٩٤ هـ

الرقم - ٢ / ج

التاريخ - ٢ / ٢٦ / ١٤٢٦ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

طيه الملكة السعيدة المحمدية

بمذ الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء ، الصادر

بالمرحوم الملك رقم (٢٨) وتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٣٧٢ هـ .

بمذ الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٢) وتاريخ ٢ / ٢٢ / ١٤٢٦ هـ .

رسمها هوآت :-

ولا - الموافقة على نظام صندوق التجهيز الصناعي المعمودى بالهيئة

الرافقة لهذا .

ثانيا - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير المالية والاقتصاد

الوطني تنفيذ مرسومها هذا .



رقم
تاريخ
تاريخ

قرار رقم ١٧٢ وتاريخ ١٤/٢/١٣٩٤هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على السالبة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣/٣٣٣١/ر
في ١١/٢/١٣٩٤هـ المتعلقة على خطاب سمو وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٤/٦٠٨ في
١٤/٢/١٣٩٤هـ المرفق به مشروع نظام تأسيس (صندوق التنمية الصناعية السعودي) الذي وضعت
الوزارة بالاشتراك مع مؤسسة النقد العربي السعودي .
واقادته بأن الصندوق يهدف الى منح قروض متوسطة وطويلة الأجل للشركات الصناعية الخاصة
التي تنشأ في السلطنة وذلك بدون تلقى فوائد عليها .
ويتضمن النظام المقترح قواعد ادارة الصندوق وكيفية قيامه بمنح القروض للشركات الصناعية الجديدة
بذلك ، كما يتضمن مهام وصلاحيات مجلس الادارة .
ويرجو الموافقة على النظر فيه .

بالتصريح بالاسمي

- ١- الموافقة على نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي بالصيغة المرافقة لهذا .
 - ٢- وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .
- ولما ذكر حسمير

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



رقم _____
تاريخ _____
تولبع _____

نظام سندوق التثنية الصناعية المعمودى

المادة الأولى : انشاء السندوق وأهمه ومركزه :

يؤسس بمقتضى هذا النظام سندوق يسمى (سندوق التثنية الصناعية المعمودى) وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ويمثله رئيس مجلس إدارته ، ويكون مركزه الرئيسى في مدينة المنامة والسندوق في سبيل موازنة نشاطه أن يفتنى " فريفاً أو يعين وكذا " في مدن أخرى . ويرتبط السندوق ادارياً بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى

المادة الثانية : أغراض السندوق :

يهدف السندوق الى دعم التنمية الصناعية في القطاع الأهلى لاقتصاد المملكة من طريق :-
 القيام بما يلى :-

- ١- تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل بدون فوائد للمنشآت الصناعية الجديدة التى تؤسس في المملكة .
- ٢- تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل بدون فوائد للمنشآت الصناعية الخاصة القائمة لغرض توسعة نشاطها أو استبدال معداتها وإدخال الأساليب المعصرة عليها .
- ٣- تقديم المشورة الاقتصادية أو الفنية أو الادارية للمنشآت الصناعية في المملكة عندما يكسبون ذلك ضرورياً وسكناً .

المادة الثالثة : صلاحيات السندوق :

تكون للسندوق جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق اغراضه المنصوص عليها في هذا النظام ومن ذلك على سبيل المثال في حدود مقتضيات نشاطه أن يبرم عقود القروض ويقررها ضمن الحقوق قبل الرهون وغيرها من ضمانات الوفا " بالقروض التى يقدمها وأن يملك ويهرس من جميع الأموال بجميع انواعها متفولة كانت أو عقارية وأن يقتتر - أو يرتب في ذمة غير ذلك مسكن الالتزامات .

المادة الرابعة : سياسة الاحتكار والقسوة :

- ١- تشكل السياسة الصناعية للحكومة القواعد المبرمجة لنشاط الصندوق في دعم وتشجيع الصناعة في المنطقة وعلى الصندوق أن يتعاون مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية المختصة في سبيل تحقيق ذلك .
- ٢- ينفق الصندوق نشاطه ونشاطها .
- ٣- على الصندوق اجراء " تقييم متكامل للجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يطلب تمويله " وأن يأخذ في الاعتبار سلامة ادارته وذلك للتحقق من جدوى المشروع الصناعي من النواحي الاقتصادية والمالية والفنية .
- ٤- على الصندوق عند فحص المشروعات التي يطلب منه تمويلها أن ينظر فيما اذا كان التمويل المطلوب للمشروع بكامله قد تم بصورة معقولة وما اذا كان حجم مساعدة الصندوق يمثل نسبة معقولة من مجموع حاجة المشروع للتمويل .
- ٥- يجب على الصندوق أن يحصل على ضمانات مالية كافية من أصحاب المشاريع الصناعية التي يمولها تتناسب وحجم التمويل الذي يقدمه الصندوق .
- ٥- يجب على الصندوق مراقبة تنفيذ المشروعات الصناعية التي يمولها للتأكد من انها تسير سيراً منتظماً حسب الخطة المحددة لها وعدم مشورتها للنشأة الصناعية فيها بوسائل المشاكل والمعوقات التي تعترض هذه المشروعات ، وتتم هذه المراقبة من طريق الحصول على تقارير عن تلك المشروعات والقيام بزيارات تفشيرية يقوم بها المختصون في الصندوق .
- ٦- لا يجوز للصندوق أن يمول أكثر من (٢٥ ٪) خمسة وخمسين في المائة من مجموع التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره .
- ٧- لا يجوز للصندوق أن يقرض من أجل تغطية احتياج رأس المال العامل .
- ٨- لا يجوز أن تزيد مدة استيفاء القرض الممنوح من الصندوق بأي حال من الأحوال عن عشرة سنوات .
- ٩- يتقاضى الصندوق رسوماً مناسبة مقابل المصروفات التي يتكبدها في سبيل ممارسة نشاطه حسبما يقرره مجلس إدارته .
- ١٠- يضع الصندوق حداً أعلى لمبلغ القروض التي يقدمها لأي مشروع .

(١) عدلت هذه الفقرة بالمرسوم الملكي رقم (٧١/م) وتاريخ ١٤/١٢/١٣٩٤هـ نظر ما صدر بشأن النظام .

المادة التاسعة : مدير عام الصندوق ونائبه :

يكون للصندوق مدير عام ونائب له ويكون المدير العام مشغلاً أمام مجلس الإدارة عمن تنفيذ وتطبيق وتدعيم سياسة الصندوق ولوائحه وقرارات مجلس إدارته ، ويحضر المدير العام جلسات مجلس الإدارة ويشار في مناقشات المجلس ويوقع على معاصر جلساته ولكن لا يكون له صوت في المداولات .

المادة العاشرة : لوائح الصندوق :

يصدر مجلس إدارة الصندوق اللوائح اللازمة لإدارته .

المادة الحادية عشرة :

يجوز أن يحق للصندوق اتفاقية مع مؤسسة أو مؤسسات ذات خبرة وسعة عالمية لتزويد الصندوق بالخدمات الفنية والمهنية بالشروط التي يتفق عليها ولعدد محدد من السنوات ويجوز تجديد هذا طبقاً لما يراه مجلس الإدارة ويكون من بين الخدمات التي تقدمها المؤسسة أو المؤسسات المتعاقد معها تقديم مدير عام الصندوق ابتداءً من تاريخ سارسة الصندوق لنشاطه وللخدمة التي يتفق مجلس الإدارة عليها مع المؤسسة .

المادة الثانية عشرة : مراجع حسابات الصندوق :

يعين مجلس إدارة الصندوق مراجع حسابات أو أكثر من ذوي الخبرة العالمية يقوم بإعمال المراجعة المساهمة المتعارف عليها بالإنفاذ إلى أية مراقبة محاسبية داخلية تفرزها لوائح الصندوق أو مجلس إدارته ، ويحدد مجلس إدارة الصندوق انتماء المراجع وسند عمله ويجوز إعادته تعيينه .

المادة الثالثة عشرة : السنة المالية :

السنة المالية للصندوق هي السنة المالية للدولة .

المادة الرابعة عشرة : تقرير مجلس الإدارة :

يقدم مجلس إدارة الصندوق تقريراً سنوياً إلى وزير المالية والاقتصاد الوطني خلال الأشهر الثلاثة لكافة سنة مالية للصندوق تقريراً عن أعماله وحساباته وذلك وفقاً لما عليها من المراجعين القانونيين ويرفع الوزير التقرير مطروحاً لملاحظاته عليه إلى مجلس الوزراء للنظر فيه وإقراره أو إبداء التوصية اللازمة بشأنه ويتم بعد المصادقة نشره في الجريدة الرسمية .

ما صدر بشأن النظام

الرقم - ٢ / ٢١

التاريخ - ١٢ / ١٢ / ١٤٢٩ هـ

بحون اللغمانس

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التامتين عشرة والمشرين من نظام مجلس الوزراء

المادتين الرسمين الملكين رقم (٢٨) وتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٤٢٧ هـ .

بعد الاطلاع على الفقرة السادسة من المادة الرابعة من نظام صندوق التنمية

الصناعية المعمودى ، المادتين الرسمين الملكين رقم (٢/م) وتاريخ ١٦ / ٢ / ١٤٢٩ هـ .

ورغبة في دعم التنمية الصناعية في الدالاع الأهل لاعتناء الملكة بزيادة حجم

الفروض الصناعية لتلوير الصناعة .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠ - ٢) وتاريخ ٢ / ١٢ / ١٤٢٩ هـ .

رسمنا هوآت :

اولا - يستبدل بنس الفقرة (٦) من المادة الرابعة من نظام صندوق التنمية الصناعية

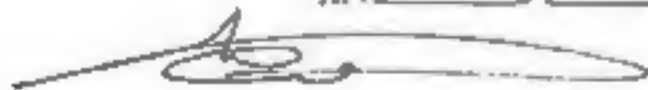
المعمودى المادتين الرسمين الملكين رقم (٢/م) وتاريخ ١٦ / ٢ / ١٤٢٩ هـ النص الآتي :

“ لا يجوز للصندوق أن يمول أكثر من ٥٠ ٪ من حصة في الشاه من مجموع التمويل

الطلب المشروع أو تطهيره ”

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير المالية والاقتصاد الوطنى تنفيذ

رسمنا هوآت :



رقم
تاريخ
تاريخ
٢٠٠٤
قرار رقم ٢٠٠٤/١٢/٢ تاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٤

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الخطاب المرفوع من محالي وزير الدولة للشؤون المالية والاقتصاد الوطني رقم ٧٠٦٨ في ١٢/٢/٢٠٠٤ المتضمن الاشارة الى المرسوم الملكي رقم ٢/م وتاريخه ١٢/٢/٢٠٠٤ الصادر بالسماح للسادة المندوبين النظام مندوب التنمية الصناعية السمودي الذي تضمن نص الفقرة (٦) من المادة الرابعة انه " لا يجوز للمندوب ان يحول اكثر من ٢٥ ٪ حصة وحشرين في المائة من مجموع التسهيلات المطلوب للشروع او تطويره " .

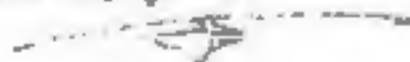
وبعد ما علم انه لما كانت السلطة في بداية طريق التصنيع خصوصاً فيما يتعلق بالقطاع الاهلي ، وكان من المتعذر على القائمين بشروط التصنيع ايتطهير الشروط القائمة المعمول على تسهيل كمال للشهوق بالشروط او تطويرها ، فقد تبين لمجلس ادارة المندوب ان ما تضمنته الفقرة (٦) من المادة الرابعة من نظام المندوب من النص على عدم جواز ان يتدبر تسهيل المندوب على ٢٥ ٪ من مجموع التسهيلات المطلوب للشروع او تطويره تعد من فرض معارضة القائمين على الشروط الصناعية او المعازين على الدخول في هذا المضمار وقد تبين لمجلس ادارة المندوب مجز هو " من الممبول على بالنسب الموارد اللازمة للشروط او تطويرها الامر الذي رأى معه مجلس الادارة ان يتقدم باقتراح تعديل هذا النص وذلك برفع الحد الذي يجوز للمندوب ان يحوله الى ٥٠ ٪ من مجموع التسهيلات المطلوب للشروع او تطويره " .

ولما كانت وزارة المالية والاقتصاد الوطني توجب هذا الاجراء لاثابة الفرصة لتطوير الصناعة في المملكة وتشجيعها ، يقدم فانها تتقدم باقتراح تعديل الفقرة السادسة من المادة الرابعة من نظام مندوب التنمية الصناعية السمودي بحيث يكون النص الجديد كما يلي :
" لا يجوز للمندوب ان يحول اكثر من ٥٠ ٪ حصتين في المائة من مجموع التسهيلات المطلوب للشروع او تطويره " .

مقروايلي

- ١- الموافقة على تعديل الفقرة السادسة من المادة الرابعة من نظام مندوب التنمية الصناعية السمودي بحيث يكون النص الجديد كما يلي :
" لا يجوز للمندوب ان يحول اكثر من ٥٠ ٪ حصتين في المائة من مجموع التسهيلات المطلوب للشروع او تطويره " .
- ٢- وقد نظم مشروع مرسوم ملكي صيغته مرافقة لهذا .
ولما ذكره .

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



الرقم
التاريخ
التواضع

موسم ملكي رقم م / ٨١ تاريخ ٢٠ / ١١ / ١٣٩٥ هـ

بموجب الملك تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٨) و (٣٨) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرموم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ .

بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة من الرسوم الملكي رقم م / ٢٧ في ٣٠ / ٦ / ١٣٩٥ هـ .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٤ \ ١١ / ١٣٩٥ هـ تاريخ ١٣ / ١١ / ١٣٩٥ هـ .

رسمنا بما هو آت

أولا : نقل مبلغ (٠٠٠ . ٠٠٠ . ٠٠٠) الفين وخمسمائة طين ريال من احتياطي عام الدولة الى الفصل (٣٨) الاذانات لزيادة رأسال صندوق التنمية الصناعية السعودى .
ثانيا : على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والاقتصاد الوطنى تنفيذ مرسومنا هذا .

التوقيع

الرقم
التاريخ
القواعد

الملك التوفيق بن عبدالعزيز
لله مائة الف سنة الف مائة الف سنة الف مائة الف سنة

قرار رقم ١٩-١٥ تاريخ ١١/١٢/١٣٩٥ هـ


ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على خطاب سائي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٥/٢٥٦ في ١١/١٢/١٣٩٥
التضمن أن رأس المال صندوق التنمية الصناعية السعودي يبلغ طبقاً لنظامه مبلغ (خمسة مائة مليون ريال)
وتنشر المادة الخامسة من نظامه على أنه يجوز زيادة رأس المال الصندوق بقرار من مجلس الوزراء بناءً على
توصية وزير المالية والاقتصاد الوطني وحيث أن الصندوق قد بدأ عملياته في ١١/١٢/١٣٩٥ هـ ومنذ ذلك
الحين أصبح مجموع التبرعات الصندوق الحالية مبلغ (ثلاثمائة واثنين مليون ريال) إضافة إلى ذلك فإن من
الشروع أن يحدد الصندوق في الفترة القريبة القادمة قروضاً صناعية أخرى قد تبلغ قيمتها (مائتين وسبعة
والعشرين مليون ريال) كما أن هناك مشروعات تحت الدراسة تبلغ قيمتها (٩٩١) مليون ريال. وبهذا
فإن الصندوق سيحتاج مقدار رأس المال وذلك للقرار مجلس إدارة الصندوق والبالغ لهذه الوزارة بالخطاب
رقم ٨٥٠ وتاريخ ١٩/١٢/١٣٩٥ هـ فإن مما لديه يرجو النظر في زيادة رأس المال الصندوق ببلغ الفين وخمسة
مليون ريال ليصبح رأس المال الصندوق بعد الزيادة (ثلاثة آلاف مليون ريال سعودي).

بقرار

- ١- زيادة رأس المال صندوق التنمية الصناعية السعودي ببلغ (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال) الفين وخمسة مائة
مليون ريال ليصبح رأس المال الصندوق بعد الزيادة (٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال) ثلاثة آلاف مليون ريال سعودي
واخذ هذا المبلغ من احتياطي عام الدولة وإضافته إلى الفصل (٣٨) الاعانات.
- ٢- نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صورته مرفقة بهذا.

د. محمد بن عبد الله


نائب رئيس مجلس الوزراء